أما في سنة ١٩٧٩، فقد بلغت قيمة الواردات ٢٥٧,٦٠٢,٥٠٥ جنيهات قبرصية والصادرات ١٢٥,١٤٠,٢٢٠ جنيهاً قبرصياً. وشكلت حصة الدول العربية ٨,٥٪ من الواردات و٤٢٪ من الصادرات.

وفي الفترة الممتدة من كانون الثاني (يناير) حتى نهاية ايلول (سبتمبر) من العام ١٩٨٠، بلغت قيمة الواردات القبرصية ٣٢٢,٥٤٤,٤١٧ جنيهاً قبرصياً. في حين بلغت قيمة الصادرات ١١٨,٠٢٣,٠٥٧ جنيهاً قبرصياً. وكانت حصة الدول العربية ١٤٪ بالنسبة للواردات و٤٧٪ بالنسبة للصادرات.

وفيما يتعلق بالجداول المرفقة ينبغي ذكر عدة ملاحظات، وهي:

١ — إن المؤشر يتجّه، بالدرجة الاولى، نحو دول السوق الأوروبية المشتركة للحصول على ما تحتاجه قبرص (جدول رقم٢).

٢ — استوردت قبرص ما قيمته ٤٥,٤٤٠,١٤١ جنيهاً قبرصياً من الدول العربية. ولكن، لو حذفنا من هذا المبلغ ٣٦,٨٠٧,٨٣٠ جنيهاً قبرصياً، قيمة ١١٨,٢١٧,٩٢٨ غالوناً من النفط اشتُريت من العراق بأسعار الأوبيك، بالاضافة الى ٢,٩٥٤,٦١٧ جنيهاًقبرصيا، قيمة ٨١,٢٩٤ ، ١٠ غالوناً من النفط استوردت من السعودية، لحصلنا على مبلغ قدره ٥,٦٧٧,٦٩٤ جنيهاً قبرصياً، وهو يمثل كل المستوردات القبرصية الأخرى من الدول العربية، مقارناً بمبلغ ٦,٨١٨,٨٨٩ جنيهاً قبرصياً يمثل مستوردات قبرص من اسرائيل (جدول رقم٢).

٣ — تشكّل الدول العربية المحطة الرئيسية التي تتجه إليها البضائع المعاد تصديرها من قبرص. فمن أصل ٢٣,٥١٨,٦٧٨ جنيهاً قبرصياً، قيمة البضائع المعاد تصديرها، تبلغ حصة الدول العربية ١٢,٦٢٥,٧٥٥ جنيهاً قبرصياً «أي حوالي النصف»، بينما تبلغ حصة دول السوق الأوروبية المشتركة ٢,١١٨,١٩١ جنيهاً قبرصياً، والدول الاشتراكية ١١,٧٥٩ جنيهاً قبرصياً، واسرائيل ١٠٢,٥٤٥ جنيهاً قبرصياً، ودول اخرى، ٦٦ دولة، ٤,٨٥١,٧٨٢ جنيهاً قبرصياً (جدول رقم٢).

ولدى معالجة هذا الموضوع، تبرز أمامنا نقطة شديدة الأهمية، مفادها ان حصة لبنان من المبلغ المخصص للدول العربية، هي ٧,٢٦٩,٧١٥ جنيهاً قبرصياً. ويعود السبب في هذا الى أن بعض الموانىء في لبنان لا تطلب من الشركات المصدرة او الافراد المصدرين تصديق شهادات منشأ البضاعة المراد تصديرها من قبل السفارات العربية في قبرص. علماً ان البضائع القادمة من قبرص، حسب قوانين المقاطعة العربية، لا يسمح بدخولها الى أي بلد عربي إلا بعد ابراز شهادة منشأ مصدق عليها من أي سفارة عربية في قبرص، تثبت خلوها من المواد الاسرائيلية الداخلة في صناعتها.

ولكن البضائع القادمة الى قبرص (جدول رقم١) لا تتطلب شهادة منشأ، وانما تسجل على انها قادمة الى البلد من المحطة الأخيرة قبل الوصول الى الجزيرة، بالاضافة الى هذا فان عدم وجود ضابط للمقاطعة في قبرص منذ حوالي السنة، بعد نقل الضابط السابق، خلق اوضاعاً تتطلب مواجهتها السعي، لدى جامعة الدول العربية، للاسراع في تعيين ضابط قدير للاحقة هذا الموضوع، ولتطويق الشركات او الأفراد الذين يلجأون للاعيب كثيرة من أجل التهرب من قوانين المقاطعة ولوائحها. ففي أحيان كثيرة تعطى معلومات خاطئة عن منشأ البضاعة المصدرة للبلاد العربية وتعطى أسماء شركات وهمية تختفي وراءها الشركات الحقيقية المصدرة.

٤ — من الملاحظ أيضاً، ان الاستيراد القبرصي من اسرائيل قد ازداد، في الفترة الممتدة من كانون الثاني (يناير) حتى نهاية ايلول (سبتمبر) من العام ١٩٨٠، قياساً للفترة نفسها من العام الماضي؛ فقد بلغ في الفترة الأولى ٦,٨١٨,٨٨٩ جنيهاً قبرصياً بينما كان ٤,٤١٢,٢١٢ جنيهاً قبرصياً في الفترة الثانية. ويعود هذا الى ان شركة زيم للملاحة خفضت اجور النقل بواسطة «الحاويات» (Containers) بعد ان كادت تعلن افلاسها في العام الماضي، وميات نفسها في هذاالعام لمنافسة شركات النقل الإخرى، وقد ربحت حتى الآن نصف المعركة بدليل هذا العدد الكبير من حاويات زيم الزرقاء التي تشاهد في الشوارع.